

الاخفاء القسري: أحياء يعودون جثثاً



أكرم عبد الرزاق المشداني

بيروت

كانت الأيام القليلة الماضية معتقلين داخل السجون العراقية جراء عمليات التعذيب، الذي يبدو أنه قد أصبح أسلوباً ثابتاً في التحقيقات التي تجري في المعتقلات ومراكز الاحتجاز الحكومية (المعلنة وغير المعلنة)

الذين اعتقلتهم الأجهزة الأمنية العراقية السابقة، إباد السامرائي لجريدة (الزمان) (عدد 25 ديسمبر الجاري) والتي كشفت فيها أن هناك عوائلهم جثثاً بعد الاعتقال بعد ساعات من اعتقالهم)، تستدعي فتح التحقيق الحلي والدولي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق وحالات الاختفاء القسري التي تمارس في العراق بحق الأبرياء بقصد الابتزاز أو بقصد الانتقام أو التطهير العرقي والطائفي ومن قبل رجال السلطة أو منتحليها، وفي كلتا الحالتين سواء كان الفاعل من الأجهزة الأمنية أو من منتحلي صفتها من الميليشيات المختلفة، تبقى مسؤولية الدولة قائمة لأن من أول مهمات أي دولة تحترم نفسها أن تسيطر الأمن والنظام وتقمع الإجرام، وتعاقب من يرتكبون الجرائم بحق المواطنين ولا اعتقد أن المسؤول الأول عن وزارة الداخلية أو عن الأجهزة الأمنية الأخرى يرتضي أن تحصل مثل هذه الانتهاكات أو تمر من دون معاقبة ولا حساب.

المتكثور السامرائي في حديثه الخبير للزمان، أعرب عن قلقه بشأن ما يجري داخل السجون في بلاده من عمليات تعذيب تصل حد الوفاة، وقال السامرائي لـ (الزمان) أن تعذيب المعتقلين في السجون العراقية أصبح ممارسة يومية شائعة وأن عدداً من المطلوبين

الذين اعتقلتهم الأجهزة الأمنية العراقية السابقة، إباد السامرائي لجريدة (الزمان) (عدد 25 ديسمبر الجاري) والتي كشفت فيها أن هناك عوائلهم جثثاً بعد الاعتقال بعد ساعات من اعتقالهم)، تستدعي فتح التحقيق الحلي والدولي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق وحالات الاختفاء القسري التي تمارس في العراق بحق الأبرياء بقصد الابتزاز أو بقصد الانتقام أو التطهير العرقي والطائفي ومن قبل رجال السلطة أو منتحليها، وفي كلتا الحالتين سواء كان الفاعل من الأجهزة الأمنية أو من منتحلي صفتها من الميليشيات المختلفة، تبقى مسؤولية الدولة قائمة لأن من أول مهمات أي دولة تحترم نفسها أن تسيطر الأمن والنظام وتقمع الإجرام، وتعاقب من يرتكبون الجرائم بحق المواطنين ولا اعتقد أن المسؤول الأول عن وزارة الداخلية أو عن الأجهزة الأمنية الأخرى يرتضي أن تحصل مثل هذه الانتهاكات أو تمر من دون معاقبة ولا حساب.

المتكثور السامرائي في حديثه الخبير للزمان، أعرب عن قلقه بشأن ما يجري داخل السجون في بلاده من عمليات تعذيب تصل حد الوفاة، وقال السامرائي لـ (الزمان) أن تعذيب المعتقلين في السجون العراقية أصبح ممارسة يومية شائعة وأن عدداً من المطلوبين

الذين اعتقلتهم الأجهزة الأمنية العراقية السابقة، إباد السامرائي لجريدة (الزمان) (عدد 25 ديسمبر الجاري) والتي كشفت فيها أن هناك عوائلهم جثثاً بعد الاعتقال بعد ساعات من اعتقالهم)، تستدعي فتح التحقيق الحلي والدولي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق وحالات الاختفاء القسري التي تمارس في العراق بحق الأبرياء بقصد الابتزاز أو بقصد الانتقام أو التطهير العرقي والطائفي ومن قبل رجال السلطة أو منتحليها، وفي كلتا الحالتين سواء كان الفاعل من الأجهزة الأمنية أو من منتحلي صفتها من الميليشيات المختلفة، تبقى مسؤولية الدولة قائمة لأن من أول مهمات أي دولة تحترم نفسها أن تسيطر الأمن والنظام وتقمع الإجرام، وتعاقب من يرتكبون الجرائم بحق المواطنين ولا اعتقد أن المسؤول الأول عن وزارة الداخلية أو عن الأجهزة الأمنية الأخرى يرتضي أن تحصل مثل هذه الانتهاكات أو تمر من دون معاقبة ولا حساب.

في العملية السياسية، لا يمكن أن يطلق الاتهامات جزأاً مالم يكن متيقناً ومطلعاً على التفاصيل. من سكوت والتستر من قبل الحكومة، أدباً إلى استمرار تطاول (إبطال) التعذيب وتفتنهم في أنواع التعذيب الوحشي ضد المعتقلين لغايات لا صلة لها باتهامات قانونية واقعية، بل بوقائع مفبركة أو بقصد الابتزاز أو بهدف الانتقام الطائفي ليس

كما أن عمليات الاحتجاز العشوائي التعسفي للمواطنين الإبرياء وعدم اطلاق سراحهم إلا بعقد دفع المبالغ الطائلة، محتجزينهم، مازالت تشكل حالة متروكة ومستمرة، وكل يوم نسمع من أصدقائنا وأقاربنا، نسمع من أشخاص ندعوهم مبالغ طائلة لقاء اطلاق سراحهم من الاحتجاز التعسفي، كما أن فئاني الابتزاز والتعذيب باتوا يتفننون في أساليب الابتزاز وصاروا يستخدمون اسلوب الاستعانة بمحاميين (لا يمثلون شرف المهنة ولا يصلحون لأداء دور المحامي الشريفي) في جعلهم وسطاء مع عوائل المحتجزين من أجل دفع المبالغ التي يطالبها إبطال الابتزاز والتعذيب، ويحفظ الشارع العراقي بالكثير من القصص المأساوية عن مثل هذه الحالات، التي تنسب إلى سمعة الأجهزة الأمنية والقضائية والحاماة التي يفترض بها أنها تشكل مثلث العدالة في البلاد.

الاحتجاز التعسفي، خارج نطاق القضاء، هو جريمة في عداد (الاختفاء القسري) الذي تجرمه الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الإنساني، ويشكل جريمة ضد الإنسانية توجب معاقبة مرتكبيها دولياً وهي جريمة لا تسقط بالتقادم، ويحدث الاختفاء القسري إذا ما قُضِيَ على شخص واحتجز أو اختُطف على أيدي عناصر تابعة للدولة أو تعمل لحساب الدولة، ثم تنفي الدولة ذلك أن الشخص محتجز لديها أو لا تصحح عن مكانه، وما يجعله خارج نطاق الحماية التي يوفرها

القانون وكثيراً ما يختفي أشخاص ولا يطلق سراحهم على الإطلاق، ومن ثم يظل مصيرهم في طي المهجول، وقد لا يعرف الأقارب والأصدقاء ما حدث لهؤلاء الأشخاص.

في ذلك الحق في أمن الشخص وكرامته. الحق في عدم التعرض للشخص أو المهينة. الحق في القضاء على جريمة لا تتعدى حق في عدم التعرض للشخص أو المهينة. الحق في القضاء على جريمة لا تتعدى حق في عدم التعرض للشخص أو المهينة.

الاحتجاز التعسفي، خارج نطاق القضاء، هو جريمة في عداد (الاختفاء القسري) الذي تجرمه الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الإنساني، ويشكل جريمة ضد الإنسانية توجب معاقبة مرتكبيها دولياً وهي جريمة لا تسقط بالتقادم، ويحدث الاختفاء القسري إذا ما قُضِيَ على شخص واحتجز أو اختُطف على أيدي عناصر تابعة للدولة أو تعمل لحساب الدولة، ثم تنفي الدولة ذلك أن الشخص محتجز لديها أو لا تصحح عن مكانه، وما يجعله خارج نطاق الحماية التي يوفرها

وكثيراً ما تتفاقم محتنتهم ومعاناتهم من جراء الحرمان المادي، إذا كان الشخص المفقود هو العائل الأساسي للأسرة. وفي بعض الأحيان لا يستطيع الأهل أن يحصلوا على معاش أو أي شكل آخر من أشكال الدعم نظراً لعدم وجود شهادته وفاة للشخص المختفي.

لقد توصل المجتمع الدولي إلى اتفاقية دولية بهذا الشأن تدعى (الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري) والتي اعتمدت ونشرت على الملأ وفتحت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 177/61 المؤرخ في 20 كانون الأول 2006، وهي تجرم وتمنع أي تعريض لشخص للاختفاء القسري مهما جسدية كانت الأسباب، ولا يجوز التزوع والتفسيح أو استثنائي أو حالة طوارئ أو مكافحة أرباب وما إليها من ذرائع للتجسس باستخدام هذا الاسلوب الوحشي من التعامل.

ولأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بـ (الاختفاء القسري) الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد المنتسبين، أو بموافقتهم، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو أخفاه مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يجرمه من حماية القانون.

قد يظن مرتكبو الجرائم ضد الإنسانية من تعذيب وأخفاء قسري وقتل خارج نطاق القضاء، أنهم في حل من المسألة، أو أن من يفهمهم لارتكاب تلك الجرائم يمكن أن يوفرها لهم مظلة دائمية للحماية والتهرب من المسألة وسنوات، ولا يوافقهم جيداً أن قواعد القانون الدولي الإنساني، سوف تظل تطاردهم ولن تسقط تلك الجرائم بالتقادم أو بامضي المدة ولكن لا يمكن أن يسقطها غفو حكومي ملعن أو غير ملعن، فدماء الأبرياء لن تذهب سدى.

أين حقيقتي وأنا ابن الربيع العربي؟

أحمد إبراهيم

ابو ظبي

الربيع، ولا في الحقائق المدرسية لابن الربيع العربي. أشاء، أنا ابن الإنسان المسلم العربي، له نظراء في الخلق الأمريكي، الأوربي، الياباني، الروسي، ترى ماذا فعلتكم شعيرات غير مقدسة، تطعن هذا تلحن ذاك، ترائلهم من التكبير والتهليل إلى طرّ طرّاً... كعما اسمع ان شبانا من الربيع العربي مات هناك وشابه هناك، طفلنا هنا وطفلة هناك، أشعر ان قطعاً من الجسم العربي تموت واحدة تلو الأخرى والتحوض، لأنها قطع لا قطع غير لها في المخازن العامة لدول الربيع

الربيع، ولا في الحقائق المدرسية لابن الربيع العربي. أشاء، أنا ابن الإنسان المسلم العربي، له نظراء في الخلق الأمريكي، الأوربي، الياباني، الروسي، ترى ماذا فعلتكم شعيرات غير مقدسة، تطعن هذا تلحن ذاك، ترائلهم من التكبير والتهليل إلى طرّ طرّاً... كعما اسمع ان شبانا من الربيع العربي مات هناك وشابه هناك، طفلنا هنا وطفلة هناك، أشعر ان قطعاً من الجسم العربي تموت واحدة تلو الأخرى والتحوض، لأنها قطع لا قطع غير لها في المخازن العامة لدول الربيع

الربيع، ولا في الحقائق المدرسية لابن الربيع العربي. أشاء، أنا ابن الإنسان المسلم العربي، له نظراء في الخلق الأمريكي، الأوربي، الياباني، الروسي، ترى ماذا فعلتكم شعيرات غير مقدسة، تطعن هذا تلحن ذاك، ترائلهم من التكبير والتهليل إلى طرّ طرّاً... كعما اسمع ان شبانا من الربيع العربي مات هناك وشابه هناك، طفلنا هنا وطفلة هناك، أشعر ان قطعاً من الجسم العربي تموت واحدة تلو الأخرى والتحوض، لأنها قطع لا قطع غير لها في المخازن العامة لدول الربيع

الربيع، ولا في الحقائق المدرسية لابن الربيع العربي. أشاء، أنا ابن الإنسان المسلم العربي، له نظراء في الخلق الأمريكي، الأوربي، الياباني، الروسي، ترى ماذا فعلتكم شعيرات غير مقدسة، تطعن هذا تلحن ذاك، ترائلهم من التكبير والتهليل إلى طرّ طرّاً... كعما اسمع ان شبانا من الربيع العربي مات هناك وشابه هناك، طفلنا هنا وطفلة هناك، أشعر ان قطعاً من الجسم العربي تموت واحدة تلو الأخرى والتحوض، لأنها قطع لا قطع غير لها في المخازن العامة لدول الربيع

وكان الاتفاقات لم توقع بين اطراف متساوية، وإنما وقعت على اساس المتحضر والمهزوم، يحصل هذا لأن إسرائيل تفكر بكل كلمة تقع عليها وكل خطوة تقوم بها، تخطط وتفكر للمستقبل ولعشرات السنين إلى الامم المتحدة رقم 242 تم تجسيره لصالح إسرائيل على من هو الأذى، يكونوا انكباء بما فيه الكفاية، لكي يتجنبوا كلمة الأراضي أو اراضي، ولكن لاسلاف إسرائيل تحتل كل الأراضي ولم تبق للعرب شيئاً يتفاوضون عليه. ويبدو أننا في حرب يتنافس فيها الطرفان على من هو الأذى، يتسائل هل ان النكبة الإسرائيلي القديسات، فإسرائيل أعادت احتلال كل الضفة الغربية ضارية بعرض الحائط باتفاقية اوسلو، وهي تخمسك فقط بالبنود التي تحقق مصالحها، كالتنسيق الأمني والاستمرار بتطبيق اتفاقية باريس الاقتصادية، التي اكتشفت السلطة الفلسطينية بانها محفة بحقها وغير ملائمة للظروف الحالية. ان الاسس التي قامت عليها اتفاقات السلام الموقعة مع إسرائيل تصب في مصلحتها،

تحقق شيئاً عملياً على الارض، هذه لمصلحة الأخطاء والتفترات حيث يتم استغلال السلطة الفلسطينية وموارد الضفة الغربية، كل هذا يتم باسم السلام الذي يستفيد منه فقط العدو الإسرائيلي، وما تاجيل القضايا المهمة كالتقسيم والحدود النهائي إلا لعبة اسرائيلية من اجل الاستفادة من وجود السلطة الفلسطينية وأمنها وقهر حاجاتها ومصلحتها وفرض السلام من جانب واحد، السلام الذي ينفي الآف السجناء في المعتقلات الإسرائيلية ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وتدنيس المقدسات، فإسرائيل أعادت احتلال كل الضفة الغربية ضارية بعرض الحائط باتفاقية اوسلو، وهي تخمسك فقط بالبنود التي تحقق مصالحها، كالتنسيق الأمني والاستمرار بتطبيق اتفاقية باريس الاقتصادية، التي اكتشفت السلطة الفلسطينية بانها محفة بحقها وغير ملائمة للظروف الحالية. ان الاسس التي قامت عليها اتفاقات السلام الموقعة مع إسرائيل تصب في مصلحتها،